تحديات حفظ التراث الشعبي العربي

سامي عبد الوهاب بطة*

في ضوء ما يشهده العالم في السنوات الأخيرة من تغيرات، وما يظهر من نظريات من شأنها تهديد الثقافات الشعبية لدى الكثير من شعوب العالم بالاندثار أو على الأقل بتغيرات تتفق وأهداف هذه النظريات الجديدة والتي من أبرزها ما يعرف بالعولمة أو فورة العولمة كما يسميها البعض. وإزاء هذا الخطر كان من الضروري على الجهات المسؤولة في كل دول العالم أن تتخذ من الاجراءات والاستعدادات ما يمكنها من الحفاظ على هويتها وقوامها الثقافي، من دون فرض وصاية أو ما شابه على عناصر الموروثات الشعبية والتي تعتبر أساساً ملكاً للدولة.

وجدير بالذكر أن اتخاذ مثل هذه الاجراءات ليس سهلاً كما يبدو من الوهلة الأولى، وإنما يحتاج الأمر إلى صراع عنيف بين المفاهيم الجديدة الممثلة للعولمة وبين عناصر التراث الأصيلة، ذلك أن هجمة العولمة – وهكذا يسميها الكثير من الباحثين في هذا المجال – لا تحدث بالطائرات والدبابات والجنود، لكنها تتسلل إلى العيون والعقول عبر أجهزة الاتصال الموجودة في كل منزل وتظل ليل نهار تبث موادها الإعلامية متعددة الأشكال بدءاً من برامج الأطفال وحتى علوم الفضاء مروراً بالأنشطة الرياضية والترفيهية والبرامج النسائية بما فيها المطبخ وبرامج الشباب وغيرها مما

سارعت معظم شعوب العالم إلى ماضيها تبحث فيه عن نفسها وهويتها وتستمد منه العون للإبقاء على عناصر ثقافتها الشعبية والحفاظ عليها قدر الإمكان وإحيائها في إبداعاتها الحديثة كحائط صد ضد الهجوم الشرس للثقافة الجديدة

له أكبر الأثر في توجيه السلوك الإنساني والتأثير على نمط الحياة اليومية .

ولعل ذلك المشهد الذي حدث في فندق « فيرمونت « بولاية كاليفورنيا عام 1995م يؤكد هذا الهاجس، ونعني بذلك اجتماع 500 شخصية منتقاة بعناية شديدة من رجال المال والتجارة والاقتصاد والسياسة وعلماء الاجتماع بدعوة من الرئيس السوفييتي السابق ميخائيل جورباتشوف لوضع تصور للحياة في القرن الواحد والعشرين، حيث تم الاتفاق على نسبة تقسيم سكان العالم إلى 20 – 80، أي أن من يجب أن يكسب ويعيش نسبة الخمس، أما الأربعة أخماس الباقية، فليس لهم سوى ما يفيض من ثدي الأم المرضع، وبخليط من التسلية المخدرة والتغذية الكافية يمكن تهدئة خواطر سكان المعمورة، وتم صك مصطلح خاص بهذه العملية على يد زيجنيو بريجنسكي الذي كان مستشاراً للأمن القومي الأمريكي في إدارة الرئيس كارتر وأطلق عليه اسم Tittytainment.

هذا الخليط الذي يعنيه بريجينسكي من التسلية المخدرة هو ما نراه بوضوح منذ فترة طويلة من برامج المسابقات المتنوعة في كل منافذ الميديا والتي تعطي الفائزين فيها مبالغ مالية كبيرة مقابل الإجابة على بعض الأسئلة، كما تعطي الأمل دائماً لمن لا يحالفه الحظ، وكذا برامج المسابقات التي تفتح الطريق أمام الشباب لتحقيق الشهرة في مجالات الفنون أو الرياضة أو غيرها من الأنشطة الاجتماعية.

ولكى تتحقق أهداف هذه الفئة المتوحشة فما عليها إلا أن تمهد الطريق أولاً بخلع الإنسان من جذوره أي محو ثقافته المحلية تماماً وطمس هويته لفرض ثقافتها الجديدة ومن ثم تحقيق أهدافها في الترسيخ لعالم جديد.(1)

من هنا سارعت معظم شعوب العالم إلى ماضيها تبحث فيه عن نفسها وهويتها وتستمد منه العون للإبقاء على عناصر ثقافتها الشعبية والحفاظ عليها قدر الإمكان ومحاولة إحياء هذه العناصر في إبداعاتها الحديثة باعتبارها حائط صد منيع ضد الهجوم الشرس للثقافة الجديدة ومظهر من مظاهر المقاومة الثقافية المشروعة.

وفي المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة الذي عقد في باريس 1989م أكد على أن الفولكلور يشكل جزءاً من التراث العالمي للبشرية، وأنه وسيلة للتقارب بين مختلف الشعوب والفئات الاجتماعية ولتأكيد ذاتيتها الثقافية، كما أكد على أهميته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ودوره في تاريخ كل شعب والمكانة التي يحتلها في الثقافة المعاصرة .

وفي ملتقى المنظمة العالمية للملكية الفكرية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم مع وزارة الثقافة التونسية نجد أنه يؤكد على تعرض الثقافة الشعبية لأخطار عدة منها النسيان والاندثار، وأن المأثورات الشعبية العربية والمعارف التقليدية مورد ملكية فكرية مهمة للبلدان العربية على وجه الخصوص والبلدان النامية على وجه العموم وهما بالتالى يحتاجان إلى دراسة جادة وإلى حماية قانونية على المستوى الوطني والاقليمي والدولي وأوصى بالآتي:

1 – حماية مُبلغ المعلومات بوصفه ناقلاً للتراث (الراوي).

2 – حماية جامع المعلومات بضمان حفظ المواد المجمعة في حالة جيدة وبطريقة منهجية .

3 – اعتماد التدابير اللازمة لحماية المواد المجمعة من إساءة استخدامها قصداً أو بغير قصد .

ومن هنا بدأ التفكير في اتخاذ التدابير اللازمة لحماية المأثورات الشعبية بكافة أشكالها، ورغم أنه كانت تظهر بين الحين والآخر محاولات لتوثيق التراث المصري، سواء من قبل الجهات الحكومية أو مؤسسات المجتمع المدني، لكنها لا تلبث أن تتوارى أمام ضيق الرؤية وعدم الدقة، أو تفقد جدواها لافتقارها إلى التنسيق في ما بينها، ما يجعلها تتعرض للانهيار والتعثر أمام البيروقراطية والتعقيدات الإدارية، وإزاء الحاجة الملحّة إلى توثيق التراث المصري للحفاظ على الهوية في ظل المتغيرات وطغيان العولمة. وخلال السنوات الماضية ظهرت بعض المحاولات الناجحة التي تعد حجراً في الماء الراكد، منها على سبيل المثال جهود الحكومة المصرية في «مركز توثيق التراث الطبيعي والحضاري» التابع لمكتبة الإسكندرية، الذي يعد مركزاً فريداً يهدف إلى رفع الوعي بتراث مصر عبر تطويع أدوات تكنولوجيا المعلومات لتوثيق هذا الكنز الثري. ويعد مشروع موقع «مصر الخالدة» على شبكة الإنترنت واحداً من عشرة برامج متميزة يقوم المركز بإدارتها، حيث حصل المشروع في عام 2005م على جائزة القمة العالمية للمعلومات في تونس نظراً لكونه سجلاً حياً يوثق لتاريخ مصر. أما البرامج الأخرى التي يعمل عليها فهي خريطة مصر الأثرية، وذاكرة مصر الفوتوغرافية، والتراث العلمي للمخطوطات، وبانوراما التراث، إلى جانب المشروعات الدولية المشتركة.

في دول الخليج

لم يكن مجتمع الخليج بعيداً عن الدعوة العالمية للاهتمام بالموروث الشعبي، وهذه الدعوة لا تعني إيقاف الحركة الطبيعية للمجتمعات الإنسانية بفعل النمو الذي يحدث من تراكم حركة المجتمع لكنها دعوة إلى التبصر وقراءة الماضي بصورة متأنية وتسهيل حركة المجتمع دون الإضرار – أو بعبارة أدق – تخفيف الأضرار التي تحدثها التحولات الحادة في المجتمعات الإنسانية كما حدث في كثير من المجتمعات نتيجة تغير النمط الاقتصادي.

وقد تمثل هذا الاهتمام بوضوح في مجموع المراكز الوطنية والإقليمية التي أسستها هذه الدول وحرصها على الاستفادة من التجارب التي سبقتها في هذا المضمار عربياً ودولياً في أعمال الجمع والتوثيق أولاً ثم التوظيف ثانياً كما يتمثل هذا الاهتمام بحماية المأثور في هذه الدول في مشاركتها المستمرة للكثير من الأنشطة التي تقيمها وتشرف عليها المؤسسات المعنية بحماية الملكية الفكرية في هذا المجال، وتصديقها على الاتفاقية العربية الخاصة بحقوق المؤلف.

ومن أهم المؤسسات التي أنشئت لهذا الغرض مركز التراث الشعبي لمجلس التعاون لدول الخليج وقد تأسس عام 1982م باعتباره مؤسسة إقليمية تتمتع بالصفة القانونية المستقلة واتخذ من مدينة الدوحة عاصمة قطر مقراً رئيسياً له. وتتلخص أهداف المركز في جمع وتدوين وتحقيق كل ما له علاقة بالتراث الشعبي في دول الخليج العربية والذي يمثل روح الشعب وحكمته وإبداعاته المختلفة، وتقديم الدراسات ونشرها حول التراث الشعبي الخليجي من منطلق الدراسة الشاملة للتراث

هجمة العولمة لا تحدث بالطائرات والدبابات والجنود، لكنها تتسلل إلى العيون والعقول عبر أجهزة الاتصال الموجودة في كل منزل وتظل ليل نهار تبث موادها الإعلامية متعددة الأشكال لتوجيه السلوك الإنساني والتأثير على نمط الحياة اليومية

الشعبي العربي وربطه بالتراث الشعبي للعالم لمعرفة الأصول والمكونات الأولى وخصائصها ومدى تفاعلها وللتعرف على ملامح وموروثات الشرق القديم وتحديد دور ومكان التراث العربي فيها، وإنشاء مكتبة مركزية متخصصة للتراث الشعبي (سمعية وبصرية) بأحدث الأساليب العلمية لتكون مرجعاً لجميع الدارسين، وتطوير إمكانيات الدول الأعضاء في مجال الاهتمام والرعاية الخاصة بالتراث، ورعاية هذا التراث كثروة وطنية وقومية وحمايته من استغلال الغير له والحفاظ على حقوق الدول المعنوية والمادية المتعلقة بهذا التراث وإرساء قواعد تشريعية لحمايته.

ولتحقيق هذه الأهداف أقام المركز في العامين الأولين للتأسيس مجموعة ندوات تخصصية في مجالات المأثور المختلفة، كما قام بإصدار مجلة فصلية علمية متخصصة إضافة إلى عدد من الإصدارات في مجال المأثور الشعبي.

والسؤال الآن .. وماذا بعد؟

تجيبنا على هذا السؤال الباحثة آمنة راشد الحمدان في ورقتها البحثية في مؤتمر صون وحماية الفولكلور بقولها: (يمكننا القول إن الدول العربية ليست بمعزل عن النشاط الدولى لحماية الفولكلور وصونه بحكم انتمائها أو انضمامها لمعظم هذه المؤسسات التي تعمل في مجال حقوق الملكية، لكن دورها في الإسهام الفعلي في هذه الأنشطة يبدو محدوداً للغاية، لا يتجاوز حدود الشكليات التي تتمثل في حضور الاجتماعات دون إسهام ملموس في توسيع قاعدة المشاركة، ودول الخليج

لم يكن مجتمع الخليج بعيداً عن الدعوة العالمية للاهتمام بالموروث الشعبي، وهذه الدعوة لا تعني إيقاف الحركة الطبيعية للمجتمعات الإنسانية بفعل النمو الذي يحدث من تراكم حركة المجتمع لكنها دعوة إلى التبصر وقراءة الماضي بصورة متأنية

ليست خارج هذه الحركة البطيئة، ولم يصاحب جهدها المتميز في حفظ وجمع التراث جهد مماثل في مجال الحماية، كما أن هناك تفاوتاً بين هذه الدول في الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية وثيقة الصلة بحماية الملكية الفكرية).

وهى ترد أسباب ذلك إلى قصور وضعف برامج التنمية في هذه الدول وعدم تمكنها من توظيف بعض مواد الثقافة الشعبية في قطاعات الإنتاج ذات المردود الاقتصادي.

نخلص في النهاية إلى أن هناك خطراً حقيقياً يتهدد تراث شعوب العالم لمصلحة فئة رأسمالية توحشت إلى أقصى حد تريد أن تتحكم في مصير البشرية ولا تتورع عن المتاجرة بكل القيم الإنسانية. وأن هناك ضرورة ملحة لمواجهة هذا الخطر الداهم، وأن تتحرك الحكومات بفعالية مع المتخصصين لإنشاء وتمويل المراكز القادرة على المواجهة والتصدي لهذا الخطر، وأن يكون هناك تعاون حقيقي وفعال بين كل الجهات – حكومية أو أهلية أو فردية – التي تعمل للوصول إلى نفس الهدف داخل كل دولة فضلاً عن تعاون هذه الجهات مع نظيراتها في الدول الأخرى ●

*كبير باحثين بأطلس
المأثورات الشعبية – مصر

مراجع :

(1) فخ العولمة، تأليف هانس بيتر مارتن ، هارالد شومان، ترجمة د. عدنان عباس علي، مراجعة وتقديم أ. د. رمزي زكي. سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، عدد رقم 23.
(2) عبد الوهاب حنفي، ورقة بحثية لمؤتمر (صون المأثورات الشعبية وحمايتها) بقصر السينما 1999م.
(3) التراث والتغير الاجتماعي، الكتاب التاسع عشر، أطلس دراسات التراث الشعبي، تأليف د. مصطفى جاد.